

دراسة تحليلية للأمن الغذائي العربي وإمكانيات تحقيقه

د/ سمر شاذلي عبد الجليل
باحث أولأ.د/ مصطفى عبد ربه القبلاوي
رئيس بحوث ورئيس قسم البحوث والدراسات الإقليمية
معهد بحوث الاقتصاد الزراعي - مركز البحوث الزراعية

المستخلص :

تعتبر قضية الأمن الغذائي من أهم التحديات التي تواجه الوطن العربي، وهي من أولويات الأمن القومي العربي والاستقرار الاقتصادي واليأس في ظل الظروف الاقتصادية والسياسية في العالم. وتمثلت مشكلة البحث في عدم قدرة الدول العربية علي توفير غذاء سكانها بالرغم من توافر المواد الزراعية في الدول العربية.

واستهدف البحث تحليل الأمن الغذائي العربي وإمكانيات تحقيقه. وكانت أهم نتائج استمرار تزايد الفجوة الغذائية العربية خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٧. وبلغ متوسط قيمة الفجوة الغذائية العربية ٣٥ مليار دولار خلال نفس الفترة. وأن السودان تتصدر الدول العربية في المشروعات المشتركة في مجال الأمن الغذائي بنحو ٣٥,٧% من إجمالي المشروعات العربية المشتركة. وتوصي الدراسة بمنح المشروعات الزراعية العربية المشتركة معاملة تفضيلية تجاه المشروعات الأجنبية في الدول العربية.

الكلمات المفتاحية : الأمن الغذائي - مشروعات مشتركة - الفجوة الغذائية العربية - الاستثمار الزراعي.

مقدمة :

تعتبر قضية الأمن الغذائي العربي من أهم القضايا التي تواجه الوطن العربي ، لما لها من تأثيرات مباشرة على الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وما يرتبط بها من قرارات تنموية . الأمر الذي يستلزم ضرورة اتباع سياسات جديدة تتلاءم والمتغيرات العالمية الراهنة بما يتطلب تعبئة الجهود العربية لإحداث التعديلات المطلوبة في السياسات الزراعية العربية لتحقيق الأمن الغذائي العربي . وتزداد في الوقت الراهن أهمية الأمن الغذائي العربي كمدخل للأمن الإنساني يوماً بعد يوم حيث أصبح إنتاج الغذاء وتوفيره محكوماً بسياسات بعض الدول والتي حولت بعض السلع الغذائية كالقمح والأرز الى سلع إستراتيجية تستخدمها كسلاح ووسيلة لخدمة أهدافها ومصالحها الخاصة . وتكمن خطورة الأمر في أن الدول العظمى تكاد تحتكر معظم فائض الإنتاج الزراعي والغذائي وتستطيع أن تستخدمه كسلاح .

كما يعتبر الأمن الغذائي العربي من أولويات الأمن القومي العربي والاستقرار الاقتصادي والسياسي في ظل الظروف الاقتصادية والسياسية الراهنة ، نظرا لما يتميز به الوطن العربي من مقومات الإنتاج الزراعي، وهذا يزيد من فرص التكامل بين البلدان العربية . هذا فضلا عن توافر العمالة الزراعية والفنية ، ووجود الفوائض المالية العربية التي يمكن توجيهها للاستثمار في القطاع الزراعي التي تساعد كثيرا في تدعيم برامج التنمية الاقتصادية العربية . ومن الجدير بالذكر أن جميع المعطيات والظروف الطبيعية المتوفرة علي امتداد الوطن العربي تبين إمكانية تطوير قطاع الزراعة ليقوم بدوره الأمثل في عملية التنمية الزراعية ، حيث انه من الممكن أن يتعدى الأمر ذلك ليصبح الوطن العربي من المناطق المصدرة للمنتجات الزراعية والغذائية وهذا يمكن تطبيقه عن طريق التنمية الزراعية ، وتطوير الاستثمار الزراعي ، والاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية وبخاصة الموارد المائية وترشيد استخدامها في الزراعة . لذا أصبح لزاما على الدول العربية أن تواجه تحديات الأمن الغذائي في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية الراهنة .

المشكلة البحثية :

تتمثل مشكلة الدراسة في عدم قدرة الدول العربية على توفير غذاء سكانها بالرغم من توافر العديد من الموارد الزراعية في أقطارها . الأمر الذي يؤدي الى تزايد حجم الفجوة الغذائية . مما يترتب عليه زيادة

درجة اعتماد الدول العربية على العالم الخارجي فى توفير الغذاء . وتزداد حدة تلك المشكلة فى ضوء اتجاه الدول العربية فى الآونة الأخيرة نحو الاهتمام بالمشاريع القطرية على حساب المشاريع المشتركة فى اطار امكانياتها المحدودة من حيث موردى الأرض والمياه ، مما أدى الى زيادة اتساع الفجوة الغذائية وتدهور القدرات الزراعية العربية .

أهداف الدراسة : يستهدف البحث دراسة وتحليل الأمن الغذائي العربي وإمكانيات تحقيقه ، وذلك من خلال اللقاء الضوء على ما يلى :

١. تحليل مفهوم الأمن الغذائي العربي فى ضوء الظروف الاقتصادية والسياسية الراهنة .
٢. تقدير الفجوة الغذائية العربية ، ونسب الاكتفاء الذاتي لأهم مجموعات السلع الغذائية الاساسية .
٣. التعرف على افاق المشروعات العربية المشتركة فى مجال الزراعة .
٤. التعرف على مدى كفاءة استغلال الموارد الطبيعية والبشرية المتوفرة لدى الدول العربية لتحقيق الأمن الغذائي .

٥. نظرة تحليلية حول مناخ الاستثمار فى الدول العربية ذات الميزة النسبية .

الطريقة البحثية ومصادر البيانات :

استخدم البحث اسلوبى التحليل الوصفي و الكمي ، حيث تم استخدام الأساليب والطرق الإحصائية المختلفة لتحقيق الهدف من البحث . كما اعتمد البحث على البيانات المنشورة من التقرير الاقتصادي العربي الموحد والتقرير السنوي للمنظمة العربية للتنمية الزراعية ، والهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي ، هذا بالإضافة الى البحوث الدراسات ذات الصلة بموضوع البحث .

تحليل مفهوم الأمن الغذائي العربي فى ضوء الظروف الاقتصادية والسياسية الراهنة :

مفهوم الأمن الغذائي العربي يعنى توفير الغذاء بالكمية والنوعية اللازمتين للنشاط والصحة بصورة مستمرة لكل افراد الأمة العربية ، اعتمادا على الإنتاج الذاتي أولا ، وعلى أساس الميزة النسبية لإنتاج السلع الغذائية لكل قطر عربي ، وإتاحته للمواطنين العرب بالأسعار التى تتناسب مع دخولهم وإمكانياتهم المالية^(١) . حيث يرتكز بصفة أساسية على التوازن بين مفهوم الاكتفاء الذاتي الذى يعنى قدرة المجتمع على تحقيق الاعتماد على الموارد والإمكانيات الذاتية فى إنتاج احتياجاته الغذائية محليا أولا ، وتصدير السلع عالية القيمة النقدية لتدعيم وتحسين مستويات الغذاء ، حيث أنهما أسلوبين متكاملين، ولا يمكن اعتبار أحدهما بديلا للآخر، إلا أن احتياجات الغذاء الاساسية يجب تلبيتها محليا بأقصى قدر ممكن ، وبصفة خاصة فى ظل الظروف السياسية والاقتصادية غير المستقرة ، حيث يمكن تحقيق ركائز الأمن الغذائي العربي الثلاث (الوفرة - الاستقرار - ضمان الحصول عليها) حيث تتطلب وفرة الإنتاج تنمية القطاع الزراعي والتنمية البشرية ، وتطوير البحث العلمى ، والتوسع فى الاستثمارات الزراعية بما يساير التطور التكنولوجى العالمى . ويتطلب استقرار تدفق الامدادات تبنى سياسات بناء المخزون الاستراتيجى ومخزون الطوارئ من السلع الغذائية الرئيسية ، كما يتطلب ضمان حصول كافة المستهلكين على كفايتهم من السلع الغذائية تشجيع المشروعات التى تعنى برفع مستوى معيشة الفئات الاكثر تعرضا لسوء التغذية . بالإضافة الى زيادة الوعي الغذائي والسعى نحو ترشيد الاستهلاك وخفض الفاقد ، والاهتمام بحماية المستهلك ، وجودة الأغذية وتوفير الغذاء الأمن للمستهلكين^(٢) .

كما حددت (FAO) مفهوما للأمن الغذائي يتسم بالاتساع والمرونة بالقياس الى المفاهيم التى جرى تطويرها منذ بدء الاهتمام بالقضية ، فالى جانب العناية بكم امدادات الغذاء واستقرارها يعنى المفهوم الاحداث بتوافر الامكانيات المادية والاجتماعية والاقتصادية لحصول كل الناس على الغذاء الكافى ، فضلا على العناية

بسلامة وأمان ذلك الغذاء ،والقدرة على توفير التغذية اللازمة لحياة صحية على ان يتوافر هذا الغذاء مع التفضيلات الغذائية للناس ، فالأمن الغذائي يتحقق عندما تتوفر لكل الناس في كل الاوقات الفرص المادية والاجتماعية والاقتصادية للحصول على الغذاء الكافي والأمن الذى يفي باحتياجاتهم وتفضيلاتهم الغذائية على نحو يمكنهم من ان يعيشوا حياة صحية^(١٥)

طرق تحقيق الأمن الغذائي :

توجد ثلاث طرق تقليدية لتحقيق الأمن الغذائي الوطني الطريقة الاولى الإنتاج المحلي الذي يسهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي . والثانية الواردات الغذائية التجارية والثالثة المعونة الغذائية الدولية .وبالتالي، ينبغي وجود تمييز واضح بين الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي، فالأول ليس سوى مسار واحد محتمل لتحقيق الأمن الغذائي على المستوى الوطني .وعلى الرغم من أنه يمكن من وجهة نظر سياسية وإستراتيجية تبرير هذا النهج في أنه قد يساعد على استقرار أسعار المواد الغذائية المحلية والحد من التعرض للأسواق الدولية والاعتماد على بلدان أخرى إلا أنه يتحقق بتكلفة اقتصادية ويرجع السبب في ذلك إلى أن موارد الإنتاج في كثير من البلاد العربية تتسم بندرة المياه وعدم وجود الأراضي الصالحة للزراعة^(١٢) .

إنتاج السلع الغذائية فى الوطن العربي :

إن تحسين وضع الأمن الغذائي في البلدان العربية من خلال زيادة الإنتاج المحلي في ظل محدودية موردي الأرض والمياه . هذا فضلا عن ضعف القدرة الحيوية للموارد الزراعية يعد ذلك أمرا صعبا . وتتناول الدراسة فى هذا الجزء إلقاء الضوء على الإنتاج المحلي للسلع الغذائية الرئيسية فى الدول العربية كما هو مبين بالبيانات الواردة بالجدول رقم (١) بالملحق والذى يوضح التوزيع الجغرافى لإنتاج اهم السلع فى الوطن العربي خلال فترة الدراسة (٢٠٠٩ - ٢٠١٦) . وسيتم تناوله على النحو التالى:

١- الحبوب :

تشمل مجموعة الحبوب القمح والشعير والذرة الشامية والأرز . وتعد دولة مصر من أهم الدول المنتجة للحبوب حيث بلغ متوسط إنتاجها حوالي ٩,٥ مليون طن يمثل نحو ٣٦,٩% من إجمالي إنتاج الحبوب فى الوطن العربي البالغ حوالي ٢٥,٦ مليون طن ، يليها دولة المغرب حيث بلغ متوسط إنتاجها حوالي ٤,٣ مليون طن يمثل نحو ١٦,٨% من إجمالي إنتاج الحبوب فى الوطن العربي ، ثم دولة العراق حيث بلغ متوسط إنتاجها حوالي ٣,٥ مليون طن يمثل نحو ١٣,٨% من إجمالي إنتاج الحبوب فى الوطن العربي ، يليها دولة الجزائر حيث بلغ متوسط إنتاجها حوالي ٢,٣ مليون طن يمثل نحو ٩,١% من إجمالي إنتاج الحبوب فى الوطن العربي ، يليها دولة سوريا حيث بلغ متوسط إنتاجها حوالي ٢,٢ مليون طن يمثل نحو ٨,٦% من إجمالي إنتاج الحبوب فى الوطن العربي ، ثم دولة تونس حيث بلغ متوسط إنتاجها حوالي ١,١ مليون طن يمثل نحو ٤,٣% من إجمالي إنتاج الحبوب فى الوطن العربي ، يليها دولة السعودية حيث بلغ متوسط إنتاجها حوالي ٦٢٢ ألف طن يمثل نحو ٢,٤% من إجمالي إنتاج الحبوب فى الوطن العربي ، يليها دولة السودان حيث بلغ متوسط إنتاجها حوالي ٤٨٣ ألف طن يمثل نحو ١,٩% من إجمالي إنتاج الحبوب فى الوطن العربي خلال فترة الدراسة .

٢- البذور الزيتية :

تشمل مجموعة البذور الزيتية الفول السودانى والسوسم وزهرة الشمس والزيتون وفول الصويا وبذرة القطن . وتعد دولة السودان من أهم الدول المنتجة للبذور الزيتية حيث بلغ متوسط إنتاجها حوالي ١,٩ مليون طن يمثل نحو ٢٧,٤% من إجمالي إنتاج البذور الزيتية فى الوطن العربي البالغ نحو ٧,١ مليون طن ، يليها دولة المغرب حيث بلغ متوسط إنتاجها حوالي ١,٩ مليون طن يمثل نحو ٢٠,٥% من من إجمالي إنتاج

البذور الزيتية في الوطن العربي ، ثم دولة مصر حيث بلغ متوسط إنتاجها حوالي ٩٥٦ ألف طن يمثل نحو ١٣,٥% من إجمالي إنتاج الحبوب الزيتية في الوطن العربي ، يليها دولة تونس حيث بلغ متوسط إنتاجها حوالي ٩٣١ ألف طن يمثل نحو ١٣,٢% من إجمالي إنتاج البذور الزيتية في الوطن العربي ، يليها دولة سوريا حيث بلغ متوسط إنتاجها حوالي ٦٨٤ ألف طن يمثل نحو ٩,٧% من إجمالي إنتاج البذور الزيتية في الوطن العربي ، ثم دولة الجزائر حيث بلغ متوسط إنتاجها حوالي ٣٩٤ ألف طن يمثل نحو ٥,٦% من إجمالي إنتاج البذور الزيتية في الوطن العربي خلال فترة الدراسة .

٣- السكر الخام :

تشمل مجموعة المحاصيل السكرية قصب السكر والشوندر السكري . وتعد دولة مصر من أهم الدول المنتجة للسكر الخام حيث بلغ متوسط إنتاجها حوالي ٣٩٤ ألف طن يمثل نحو ٧٣,٧% من إجمالي إنتاج السكر الخام في الوطن العربي البالغ حوالي ٣,٦ مليون طن ، يليها دولة السودان حيث بلغ متوسط إنتاجها حوالي ٦٩٥ ألف طن يمثل نحو ١٩,٥% من إجمالي إنتاج السكر الخام في الوطن العربي ، ثم دولة المغرب حيث بلغ متوسط إنتاجها حوالي ٤٣٢ ألف طن يمثل نحو ١٢,٢% من إجمالي إنتاج السكر الخام في الوطن العربي ، يليها سوريا حيث بلغ متوسط إنتاجها حوالي ٩٣١ ألف طن يمثل نحو ١٣,٢% من إجمالي إنتاج السكر الخام في الوطن العربي ، يليها دولة سوريا حيث بلغ متوسط إنتاجها حوالي ١١٣ ألف طن يمثل نحو ٣,٢% من إجمالي إنتاج السكر الخام في الوطن العربي خلال فترة الدراسة .

٤- البقوليات :

تشمل مجموعة البقوليات الفول الجاف والفاصوليا الجافة والباذلاء الجافة والعدس والحمص . وتعد دولة المغرب من أهم الدول المنتجة للبقوليات حيث بلغ متوسط إنتاجها حوالي ٤١٩ ألف طن يمثل نحو ٢٧,٢% من إجمالي إنتاج البقوليات في الوطن العربي البالغ نحو ١,٥ مليون طن ، يليها دولة مصر حيث بلغ متوسط إنتاجها حوالي ٢٧٥ ألف طن يمثل نحو ١٧,٨% من إجمالي إنتاج البقوليات في الوطن العربي ، ثم دولة السودان حيث بلغ متوسط إنتاجها حوالي ٢٢٣ ألف طن يمثل نحو ١٤,٥% من إجمالي إنتاج البقوليات في الوطن العربي ، يليها دولة اليمن حيث بلغ متوسط إنتاجها حوالي ١٤٤ ألف طن يمثل نحو ٩,٣% من إجمالي إنتاج البقوليات في الوطن العربي خلال فترة الدراسة .

٥- اللحوم :

تشمل مجموعة اللحوم الأبقار والجاموس والأغنام والماعز والجمال . وتعد دولة مصر من أهم الدول المنتجة للحوم حيث بلغ متوسط إنتاجها حوالي ٢,٠١ مليون طن يمثل نحو ١٧,٨% من إجمالي إنتاج اللحوم في الوطن العربي ، يليها دولة المغرب حيث بلغ متوسط إنتاجها حوالي ١,١٢ مليون طن يمثل نحو ١٢,٧% من إجمالي إنتاج اللحوم في الوطن العربي ، ثم دولة السودان حيث بلغ متوسط إنتاجها حوالي ١,١١ مليون طن يمثل نحو ١٢,٦% من إجمالي إنتاج اللحوم في الوطن العربي ، يليها دولة السعودية حيث بلغ متوسط إنتاجها حوالي ٩٣٦ ألف طن يمثل نحو ١٠,٧% من إجمالي إنتاج اللحوم في الوطن العربي ، ثم دولة الجزائر حيث بلغ متوسط إنتاجها حوالي ٨١٠ ألف طن يمثل نحو ٩,٣% من إجمالي إنتاج اللحوم في الوطن العربي خلال فترة الدراسة .

٦- الألبان :

تعد دولة مصر من أهم الدول المنتجة للألبان حيث بلغ متوسط إنتاجها حوالي ٥,٢٣ مليون طن يمثل نحو ١٩,٤% من إجمالي إنتاج الألبان في الوطن العربي البالغ حوالي ٢٧,١ مليون طن ، يليها دولة السودان حيث بلغ متوسط إنتاجها حوالي ٤,٤٥ مليون طن يمثل نحو ١٦,٤% من إجمالي إنتاج الألبان في الوطن العربي خلال فترة الدراسة .

العربي ، ثم دولة الجزائر حيث بلغ متوسط إنتاجها حوالي ٣,٧٥ مليون طن يمثل نحو ١٣,٨% من إجمالي إنتاج الألبان في الوطن العربي ، يليها دولة المغرب حيث بلغ متوسط إنتاجها حوالي ٢,٥٤ مليون طن يمثل نحو ٩,٤% من إجمالي إنتاج الألبان في الوطن العربي ، ثم دولة الصومال حيث بلغ متوسط إنتاجها حوالي ٢,٢١ ألف طن يمثل نحو ٨,٢% من إجمالي إنتاج الألبان في الوطن العربي خلال فترة الدراسة .
ومما سبق يتضح ان اهم الدول المنتجة للسلع الغذائية النباتية والحيوانية هي مصر والمغرب والسودان والجزائر و سوريا بنسب تقدر بنحو ٢٨% ، ١٥,٣% ، ١٢,١% ، ١٠,١% ، ٧,٦% على الترتيب خلال الفترة (٢٠٠٩ - ٢٠١٦) .

الاستيراد الخارجي :

يعيش العالم العربي حالة من العجز الغذائي المتزايد فالإنتاج من الغذاء لا يكفي لتغطية ما يقابله من استهلاك مما يؤدي به إلي الاستيراد من الخارج بمليارات الدولارات، وهذا يعمل علي إضعاف رصيد العالم العربي من العملات الأجنبية ويزيد من مديونيتها ومن ثم تبعيتها الاقتصادية والسياسية .

تطور الواردات الزراعية والغذائية العربية :

يوضح الجدول رقم (١) بالبحث أن قيمة الواردات الزراعية والغذائية العربية بلغت حوالي ١٩٧٧,٤ ، ١٦٥,٣ مليار دولار، تمثل نحو ١٢,٩% ، ١٠,٨% من قيمة الواردات الكلية العربية البالغة نحو ١٥٣٢,٣ مليار دولار كمتوسط للفترة (٢٠٠٩ - ٢٠١٦). كما اتضح من الجدول أن دولة السعودية احتلت المرتبة الاولى للواردات الزراعية والغذائية العربية بقيم بلغت ٤٢,٩ ، ٣٨,٦ مليار دولار تمثل نحو ٢١,٧% ، ٢٣,٤% من إجمالي قيمة الواردات الزراعية والغذائية العربية على الترتيب خلال نفس الفترة . بينما احتلت دولة الامارات المرتبتين الثانية والثالثة للواردات الزراعية والغذائية بقيم بلغت ٢٦ ، ٢٠,٢ دولار تمثل نحو ٢١,٧% ، ١٢,٢% من إجمالي قيمة الواردات الزراعية والغذائية العربية على الترتيب خلال نفس الفترة . أما دولة مصر فقد احتلت المرتبتين الثالثة والثانية للواردات الزراعية والغذائية بقيم بلغت ٢٥,٣ ، ٢٣,٥ دولار تمثل نحو ١٢,٨% ، ١٤,٢% من إجمالي قيمة الواردات الزراعية والغذائية العربية على الترتيب خلال نفس الفترة . في حين احتلت دولة الجزائر المرتبة الرابعة للواردات الزراعية والغذائية العربية بقيم بلغت ٢١,١ ، ١٢,٢ مليار دولار تمثل نحو ١٠,٧% ، ٩,٢% من إجمالي قيمة الواردات الزراعية والغذائية العربية على الترتيب خلال نفس الفترة . بينما احتلت دولة المغرب المرتبة الخامسة للواردات الزراعية والغذائية العربية بقيم بلغت ١١,١ ، ٨,٣ مليار دولار تمثل نحو ٥,٦% ، ٥% من إجمالي قيمة الواردات الزراعية والغذائية العربية على الترتيب خلال نفس الفترة .

ومما سبق يتضح أن الدول العربية الخمسة مجتمعة وهي السعودية والإمارات ومصر والجزائر والمغرب تساهم بنسبة بلغت حوالي ٦٣,٩% ، ٦٤% من إجمالي قيمة الواردات الزراعية والغذائية العربية على الترتيب خلال الفترة (٢٠٠٩ - ٢٠١٦) .

الاكتفاء الذاتي من أهم السلع الغذائية :

لتحسين نسبة الاكتفاء الذاتي الغذائي لابد من تنويع الأنماط الزراعية العربية مع مراعاة مبادئ التخصص والمزايا النسبية والتنافسية . وقد أدى التفاوت بين الطلب على السلع الزراعية والإنتاج الزراعي منها إلى انخفاض نسبة الاكتفاء الذاتي لعدد من السلع الغذائية ، حيث يوضح الجدول رقم (٢) بالملحق ارتفاع نسبة الاكتفاء الذاتي للحبوب في عام ٢٠٠٦ بالمقارنة بعام ٢٠٠٠ من نحو ٤٦,٤% إلى حوالي ٥٤,٩% ، ثم

انخفضت الى ٣٧,١ % في عام ٢٠١٧ . كما يوضح الجدول رقم (٢) بالبحث انخفاض نسبة الاكتفاء الذاتي بمعدل تغير سنوي بلغ حوالي ٠,٥٤ % وقد ثبت معنوية هذا الانخفاض احصائياً . كما يبين الجدول رقم (٢) بالملحق ، الجدول رقم (٣) بالبحث تطور نسبة الاكتفاء الذاتي لأهم مجموعات السلع الغذائية الأساسية خلال الفترة (٢٠١٧ - ٢٠٠٠) .

جدول رقم (١) : تطور الواردات الزراعية والغذائية والكلية العربية خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٦)

(القيمة : مليون دولار)

الدولة	الواردات الزراعية	%	الواردات الغذائية	%	الواردات الكلية	%
الأردن	٧٣٥٤,٤	٣,٧	٦٥٧٠,٤	٤,٠	٣٩١٥٠,٠	٢,٦
الإمارات	٢٥٩٩٧,٩	١٣,١	٢٠١٧٦,٤	١٢,٢	٤٤١١٣١,٣	٢٨,٨
البحرين	٢٤٣١,٣	١,٢	٢١٢٣,٤	١,٣	٢٨٨٦٤,٢	١,٩
تونس	٥٥٧٧,١	٢,٨	٣٤٢٠,٦	٢,١	٤٣٥٠٥,١	٢,٨
الجزائر	٢١٠٦٩,٠	١٠,٧	١٥٢٣٤,٨	٩,٢	٩٧٨٤٥,٢	٦,٤
جزر القمر	٥٦٢,١	٠,٣	٢١٨,٧	٠,١	٢٠٠٦,٣	٠,١
جيبوتي	٩٣٠,٨	٠,٥	٩٩٣,٧	٠,٦	٣٢٣٦,٩	٠,٢
السعودية	٩٤٢٩٢٣,٦	٢١,٧	٣٨٦٤٢,٢	٢٣,٤	٢٨٥٠٨٦,٣	١٨,٦
السودان	٢٤٨٥,٥	١,٣	٢٢٠٠,٢	١,٣	٢٣٠٦٣,٩	١,٥
سوريا	٥١٣٠,٢	٢,٦	٤٣٥٦,٦	٢,٦	٢٢٧٨٦,٦	١,٥
الصومال	١٨٣٨,٩	٠,٩	١٦٥٩,٩	١,٠	٣٤٦٥,٥	٠,٢
العراق	٧٧٤٤,٧	٣,٩	٥٦٣٣,٩	٣,٤	٦٤٣٨٠,١	٤,٢
عمان	٤٩٦٢,١	٢,٥	٤٠٨٤,٩	٢,٥	٥١٠٢١,٣	٣,٣
فلسطين	١٦٨٢,٦	٠,٩	١٢٦٤,٥	٠,٨	٩٥٥٦,٩	٠,٦
قطر	٤٨٤٥,٢	٢,٥	٤٤٦٤,٦	٢,٧	٥٨١٧٠,٩	٣,٨
الكويت	٦٧١٥,٥	٣,٤	٥٦٦٨,٢	٣,٤	٥٤٧٤٦,٢	٣,٦
لبنان	٦٥٤٦,١	٣,٣	٥٤٤١,١	٣,٣	٣٨٨٥٤,٨	٢,٥
ليبيا	٥٥٦١,٠	٢,٨	٤٨٨٤,٥	٣,٠	٣٤٣٣٨,٩	٢,٢
مصر	٢٥٢٦٨,٠	١٢,٨	٢٣٤٦٢,٩	١٤,٢	١٢٦٥٤٥,٨	٨,٣
المغرب	١١١١,١	٥,٦	٨٢٢٤,٧	٥,٠	٨٢٤٢٣,٠	٥,٤
موريتانيا	٥٨٩,٠	٠,٣	٥١٠,٧	٠,٣	٣٥٧٦,٤	٠,٢
اليمن	٦٤١٩,٥	٣,٢	٦٠٧٤,٢	٣,٧	١٨٥٣٣,٥	١,٢
الجملة	١٩٧٧٣٥,٦	١٠٠	١٦٥٣١١	١٠٠	١٥٣٢٢٨٩	١٠٠

المصدر : جمعت وحسبت من : جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، مجلد ٣٧، ٢٠١٧ .

الفجوة الغذائية العربية :

يعد تزايد قيمة الفجوة الغذائية العربية اهم مؤشرات التبعية الغذائية وذلك لعدم كفاية الإنتاج الغذائي لسد الطلب المتزايد على السلع الغذائية الرئيسية وخاصة مجموعة الحبوب والدقيق و البقوليات والزيت واللحوم والسكر حيث يوضح الجدول رقم (٣) بالملحق ان متوسط قيمة الفجوة الغذائية خلال الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠٠٨) بلغ نحو ١٩,٥ مليار دولار وان الفجوة تزايدت بمعدل سنوي معنوي إحصائياً بمقدار ٢,٤ مليار دولار كما هو موضح بالجدول رقم (٣) بالبحث ، بينما ارتفعت الى ٣٤,٩ مليار دولار و انخفضت بمعدل سنوي معنوي احصائياً بلغ ٠,٢٩ مليار دولار خلال الفترة (٢٠١٧ - ٢٠٠٩) .

إمكانيات تحقيق الأمن الغذائي العربي :

يمكن تحقيق أمن غذائي عربي متكامل عن طريق تناسق السياسات ، وتضافر الاستثمارات العربية للنهوض بإنتاجها الزراعي . حيث يمكن تحقيق الهدف الاول من أهداف الأمن الغذائي العربي والمتمثل في وفرة الإنتاج لتغطية الاحتياجات الاستهلاكية بتنظيم الموارد الطبيعية والاقتصادية بالوطن العربي بصورة متكاملة ، والاهتمام بتطوير البحث العلمي بما يدعم التطور التكنولوجي ويرفع كفاءة استغلال الموارد

بصفة عامة . ومع تفعيل الهدف الاول بتطور إنتاج الغذاء بالوطن العربي بما يتيح الغرض لتحقيق الهدف الثانى والمتمثل فى الاستقرار والقدرة على تفادى أى اضطرابات يمكن أن تحدث بالسوق العالمى للغذاء .
جدول رقم (٢) : معادلات الاتجاه الزمني العام لتطور نسبة الاكتفاء الذاتي خلال الفترة (٢٠١٧-٢٠٠٠)

م	البيان	معادلة الاتجاه الزمني العام	معامل التحديد (٢ر)	قيمة (ف) المحسوبة	معدل التغير السنوي %
١	الحبوب	ص ^ا = ٥٢,٨ - ٠,٥٤ س ^ب - (٢,٧)	٠,٣٢	**٦,٨	٠,٥٤
٢	البقوليات	ص ^ا = ٢٧,٧ + ١,١٦ س ^ب - (٢,٤٥)	٠,٢٧	**٥,٩	١,٦
٣	السكر الخام	ص ^ا = ٦٧,٥٢ - ١,٤١ س ^ب - (١٨,٢)	٠,٥١	**١٦,٩	١,٤
٥	الزيوت والشحوم	ص ^ا = ٣٨,٤٨ + ٠,١٥٦ س ^ب - (٠,٨٣)	٠,٤	٠,٦٨	
٦	اللحوم	ص ^ا = ٨٦,٣٩ - ٠,٦٨١ س ^ب - (٥,٦)	٠,٦٦	**٣٢,٢	٠,٦٨
٧	البيض	ص ^ا = ٩٧,٤٧ - ٠,٠٩٦ س ^ب - (١,١)	٦	١,٧٢	
٨	الألبان ومنتجاتها	ص ^ا = ٦٦,١ + ٠,٨٦ س ^ب - (٦,٣٦)	٠,٧١	**٤٠,٥	٠,٨٦

حيث : ص^ا = القيمة التقديرية للمتغير في السنة هـ ، س^ب = متغير الزمن ، هـ = ١ ، ٢ ، ٣ ، ١٨
() القيم التي بين الأقواس تشير إلى قيمة (ت) المحسوبة (*) معنوي عند ٠,٠٥ (** معنوي عند ٠,٠١)
المصدر: حسبت من البيانات الواردة بالجدول رقم (٢) بالملحق.

جدول رقم (٣) : معادلات الاتجاه الزمني العام لتطور قيمة الفجوة الغذائية خلال الفترة (٢٠١٧-٢٠٠٠).

م	البيان	معادلة الاتجاه الزمني العام	معامل التحديد (٢ر)	قيمة (ف) المحسوبة	معدل التغير السنوي %
١	الفترة (٢٠٠٨ - ٢٠٠٠)	ص ^ا = ٧,٤٥ + ٢,٤ س ^ب - (٣,٢)	٠,٦٠	**١٠,٩	٢,٤
٢	الفترة (٢٠١٧ - ٢٠٠٩)	ص ^ا = ٣٩,٣١ + ٠,٢٩١ س ^ب - (٤,١)	٠,٧٠	**١٧,٠	٠,٢٩

حيث : ص^ا = القيمة التقديرية للمتغير في السنة هـ ، س^ب = متغير الزمن ، هـ = ١ ، ٢ ، ٣ ، ١٨
() القيم التي بين الأقواس تشير إلى قيمة (ت) المحسوبة (*) معنوي عند ٠,٠٥ (** معنوي عند ٠,٠١)
المصدر: الجدول رقم (٣) بالملحق .

كما يتطلب تحقيق الأمن الغذائي العربي النهوض بالفئات الأكثر فقرا من السكان اجتماعيا واقتصاديا بما يرفع من مستوى دخله بجانب مستواه التعليمي . حيث ان الجهل قد يكون أخطر من الفقر بما لها من آثار تراكمية متعددة. كما يمكن تحقيق الأمن الغذائي العربي أيضا من خلال دور التجارة العربية الزراعية البينية، حيث يبرز دوره من خلال هدفين رئيسيين أولهما يتمثل في تحقيق أكبر قدر ممكن من التكامل الزراعي العربي من خلال تحويل الصادرات الزراعية العربية الى صادرات زراعية عربية بينية . الامر الذي يترتب عليه رفع نسبة تغطية الصادرات للواردات ، وبالتالي رفع نسبة الاكتفاء الذاتي . وثانيهما يتمثل في تحقيق التكامل الزراعي العربي فى مجال الإنتاج الزراعي من خلال اقامة المشروعات الزراعية فى ضوء المتاح من الامكانيات الطبيعية والبشرية والرأسمالية بهدف الوصول للاكتفاء الذاتي وخاصة فى مجال الحبوب واللحوم من ناحية ، والعمل على ازالة كافة القيود والعقبات التى يمكن ان تحول دور انتقال الموارد الاقتصادية ، وأيضا السلع والمنتجات بين الدول العربية وبعضها . كما أن الوطن العربي يمكن أن يحقق الاكتفاء الذاتي الكامل من معظم السلع الغذائية عن طريق ترشيد الاستهلاك وخفض الفاقد بجانب رفع كفاءة استغلال الموارد .

المشاريع العربية المشتركة :

ان التكتل الاقتصادي العربي يعد مدخلاً إستراتيجياً لتحقيق تنمية زراعية عربية تعتمد على الذات بصورة أساسية، وقادرة من حيث المبدأ على الاستمرار، وان وضع سياسة زراعية مشتركة من الاولويات التي ينبغي ان توليها الدول العربية كل الاهتمام تفاديا لكل المواقف والمساومات التي قد تقع فيها وهي في وضعية التبعية الغذائية الشبه تامة والتفكير في سياسة زراعية مشتركة تفاديا لكل الضغوط الدولية ، ولعل المشاريع العربية المشتركة تعتبر فرصة فريدة لتعزيز الأمن الغذائي في الدول و المشاريع المشتركة تساهم في انشائها وتمويل رؤوس اموالها اكثر من دولة اما بصورة مباشرة او من خلال جهود مؤسسات تمويلية اقليمية او دولية تضم في عضويتها مجموعة من الدول . كما تتميز المشاريع العربية المشتركة بأنها تحقق مصالح كل الاطراف المعنية بها ، فالبلدان الغنية لا تكون فيها مجرد مخرضة بل مالكة ومساهمة في الاشراف و الادارة و البلدان الفقيرة التي تعاني من عجز في الاموال تحصل من خلالها على الاموال اللازمة لتنمية مواردها ، كما انها تتحرر من الابعاء المالية اللازمة لتنمية مواردها ، كما انها تتحرر من الابعاء المالية التي يجب عليها تحملها فيما لو لجأت الى الاقتراض .

واقع المشاريع العربية المشتركة في مجال الأمن الغذائي :

المشاريع العربية المشتركة في مجال الأمن الغذائي تأتي في مقدمتها الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية والهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي والشركة العربية لمصائد الأسماك وساعد على نجاح هذه الشركات الصبغة القانونية الملائمة ويعزى نجاحها أيضاً إلى تركيزها على المنافع المشتركة لذلك يعتبر مدخل المشروعات العربية المشتركة مدخلاً مقبولاً، فقامت الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي منذ عام ١٩٧٥ وحتى عام ٢٠١٧ بالمساهمة في العديد من الشركات في مجال الزراعة و الأمن الغذائي موزعة على ١٢ دولة عربية ، كما هو موضح بالجدول رقم (٤) بالملحق حيث يظهر ان دولة السودان تصدر الدول من ناحية عدد الشركات فقد مثلت حوالي ٣٥,٧ % من إجمالي الشركات تليها سوريا بنسبة ١٠,٧ % ثم كل من السعودية و تونس و الامارات وسلطنة عمان ومصر بنسبة ٧,١ % لكل منهم ، ثم الكويت و العراق وقطر والمغرب وموريتانيا بنسبة ٣,٦ % لكل منهم .

الأداء الزراعي العربي وآفاق المشاريع العربية المشتركة :

إن التعاون بين البلدان العربية على اساس الميزات النسبية في الموارد الزراعية خيارا اساسيا لتعزيز الأمن الغذائي على المستوى الاقليمي ، ولإعداد مشاريع إنتاج زراعي تلبي متطلبات الفجوة الغذائية القائمة على الاستغلال الامثل للميزة النسبية لتوزيع الموارد الزراعية والبشرية في الوطن العربي لابد من دراسة واقع الموارد الزراعية العربية . والذي سيتم تناولها على النحو التالي :

الموارد الارضية الزراعية :

الأراضي الزراعية المطرية : تشير البيانات الواردة في الجدول (٥) بالملحق الى تفاوت الدول العربية تفاوتاً كبيراً في مساحات الأراضي الزراعية المطرية للمحاصيل المستديمة ، اذ تركزت معظم المساحات في تونس، سوريا ، ليبيا ،المغرب ،الجزائر بنسب ٣٨,٥ % ، ١٥,٣ % ، ٥١٤,٨ % ، ١٣,٤ % ، ٩,٥ % على التوالي . بينما تركزت مساحات الأراضي الزراعية المطرية للمحاصيل الموسمية في السودان ، المغرب ،الجزائر بنسب ٤٨,٥ % ، ١٨,١ % ، ٧ . ١١ % على التوالي .

الأراضي الزراعية المروية : تشير البيانات الواردة في الجدول (٥) بالملحق الى تفاوت الدول العربية تفاوتاً كبيراً في مساحات الأراضي الزراعية المروية للمحاصيل المستديمة ، اذ تركزت معظم المساحات في مصر ،العراق ،السودان ،سوريا ،المغرب بنسب ٢٨,٤ % ، ١٤,٤ % ، ١٢,٧ % ، ٨,٠ % ، ٩,٧ % على التوالي . بينما تركزت مساحات الأراضي الزراعية المروية للمحاصيل الموسمية في مصر ، المغرب ، الجزائر ،اليمن ، بنسب ٢١,٣ % ، ١٧,٠ % ، ١٢,٩ % ، ٨,٩ % على التوالي .

الأراضي المتروكة : بلغ إجمالي مساحة الأراضي المتروكة في الدول العربية كما هو موضح في الجدول رقم (٦) حوالي ٢١,١١ مليون هكتار تركز معظمها في السودان بنسبة ٥٧,١ %، الجزائر بنسبة ١٤,٤ %، سوريا بنسبة ٨ %، المغرب بنسبة ٦ % .

مساحة الغابات : بلغ إجمالي مساحة الغابات في الدول العربية كما هو موضح في الجدول رقم (٥) بالملحق حوالي ٤١,٤٠٨ مليون هكتار تركز معظمها في السودان بنسبة ٤٣,٥ %، والصومال بنسبة ١٥,٦ %، والمغرب بنسبة ١٣,٦ %، الجزائر بنسبة ٩,٩ % .

مساحة المراعي : بلغ إجمالي مساحة المراعي في الدول العربية، كما هو موضح في الجدول رقم (٥) بالملحق حوالي ٣٧١,٣٩٢ مليون هكتار تركز معظمها في السعودية بنسبة ٤٥,٨ %، والسودان بنسبة ١٣ %، والصومال بنسبة ١١,٣ %، المغرب بنسبة ٨,٩ % .

الموارد البشرية : ترتبط قوة العمل الزراعي بكتلة السكان المحسوبة على الريف كما هو موضح بالجدول رقم (٦) بالملحق حيث بلغ عدد سكان الوطن العربي حوالي ٤٠٥٨٥٦,٥ ألف نسمة منهم ١٦٠٤٢٨,٩ ألف نسمة يقطنون الريف أي أنهم محسوبون على النشاط الزراعي، وتقدر نسبتهم ٣٩,٥ % إلى جملة السكان، وقد لوحظ تزايد نسبة سكان الريف في دولة اليمن والسودان وسوريا، كما قدرت القوة العاملة الزراعية في الوطن العربي بحوالي ٢٨٩٥٢,٣ ألف نسمة وهي تشكل حوالي ٢٢,٧ % من القوى العاملة الكلية، وقد لوحظ ارتفاع نسبة العمالة الزراعية في كل من مصر والمغرب والسودان والصومال بنسب ٢٢,٥ %، ١٣,٩ %، ١٣,٢ %، ١٠,٢ % من العمالة الزراعية الكلية على التوالي،

توضح نتائج التحليل المقارن للميزة النسبية للدول العربية حتى تكون مهياً للمشاريع العربية الزراعية المشتركة عام ٢٠١٦ :

١. تتصدر دولتي تونس وسوريا لمساحة الأراضي المطرية للمحاصيل المستديمة بنسبة ٣٨,٥ %، ١٥,٣ %، بينما تتصدر دولتي السودان والمغرب لمساحة الأراضي المطرية للمحاصيل الموسمية بنسبة ٤٨,٥ %، ١٨,١ % على التوالي .

٢. تتصدر دولتي مصر والعراق لمساحة الأراضي المروية للمحاصيل المستديمة بنسبة ٢٨,٤ %، ١٤,٤ %، بينما تتصدر دولتي مصر والمغرب لمساحة الأراضي المروية للمحاصيل الموسمية بنسبة ٢١,٣ %، ١٧,٨ % على الترتيب .

٣. تتصدر دولتي السودان والجزائر لمساحة الأراضي المتروكة بنسبة ٥٧,١ %، ١٤,٤ % على التوالي

٤. تتصدر دولتي السودان والصومال لمساحة الغابات بنسبة ٤٣,٥ %، ١٥,٦ %، بينما تتصدر دولتي السعودية والسودان لمساحة المراعي بنسبة ٤٥,٨ %، ١٣ % على الترتيب .

٥. تتصدر دولتي مصر والمغرب في العمالة الزراعية بنسبة ٢٢,٥ %، ١٣,٩ % على التوالي .

٦. الدول العربية ذات الميزة النسبية في إنتاج المحاصيل الموسمية وتتمثل في الدول الآتية : السودان ومصر والمغرب وتونس وسوريا والعراق و الجزائر و الصومال والسعودية واليمن .

أثر المؤشرات الاقتصادية للدول العربية ذات الميزة النسبية على الاستثمار الزراعي (١٢) :

تعتبر المشروعات الزراعية المشتركة من الأهمية الضرورية للدول العربية لما تعانيه من أزمة الغذاء مع تزايد عدد السكان ومن ثم زيادة الطلب على السلع الغذائية الاستراتيجية. لذا لابد من قياس الأداء الاقتصادي للدول ذات الميزة النسبية، وتوصيف مناخ الاستثمار فيها، من خلال استخدام المؤشر المركب الذي يقيس درجة التحسن أو التراجع في مناخ الاستثمار في هذه الدول. وتعرف البيئة الاقتصادية المستقرة والمحفزة والجاذبة للاستثمار على أنها تلك التي تتميز بانخفاض عجز الميزانية وميزان المدفوعات

(أو عدم وجوده) وتدني معدل التضخم واستقرار سعر الصرف واستقرار وشفافية البنية السياسية والمؤسسات بحيث يمكن التنبؤ بها لأغراض التخطيط المالي والتجاري والاستثماري . وكما موضح بالجدول رقم (٦) بالملحق تعطى درجات مؤشر السياسة النقدية على اساس انخفاض معدل التضخم بأقل من نقطة مئوية واحدة إلى ارتفاع بأربع نقاط = صفر ، انخفاض معدل التضخم بنقطة مئوية إلى أقل من خمس نقاط = درجة واحدة ، انخفاض معدل التضخم بخمس نقاط مئوية إلى أقل من ٢٥ نقطة = درجتان ، انخفاض معدل التضخم بأكثر من ٢٥ نقطة = ثلاث درجات . كما تعطى درجات مؤشر السياسة المالية، انخفاض العجز بأقل من نقطة مئوية إلى ارتفاع بنقطة مئوية واحدة = صفر، ارتفاع العجز بأكثر من نقطة مئوية إلى أقل من خمس نقاط = سالب درجة واحدة، ارتفاع العجز من خمس نقاط مئوية إلى أقل من عشر نقاط = سالب درجتين، ارتفاع العجز بأكثر من عشر نقاط مئوية = سالب ثلاث درجات، انخفاض العجز بنقطة مئوية إلى نقطتين ونصف النقطة = درجة واحدة ، انخفاض العجز بنقطتين ونصف النقطة إلى ثلاث نقاط ونصف النقطة = درجتان ، انخفاض العجز بأكثر من ثلاث نقاط مئوية ونصف النقطة = ثلاث درجات . كما تعطى درجات مؤشر سياسة التوازن الخارجي على أساس ارتفاع العجز بنقطتين مؤبيتين ونصف النقطة إلى أقل من خمس نقاط = سالب درجة واحدة، ارتفاع العجز من خمس نقاط إلى أقل من عشر نقاط = سالب درجتين، انخفاض العجز بأقل من نقطة مئوية واحدة إلى ارتفاع بأقل من بنقطتين ونصف = صفر، انخفاض العجز بنقطة مئوية واحدة إلى أقل من نقطتين = درجة واحدة، انخفاض العجز بنقطتين مؤبيتين إلى أقل من أربع نقاط = درجتان، انخفاض العجز بأربع نقاط مئوية فأكثر = ثلاث درجات .

حساب المؤشر المركب لمناخ الاستثمار في الدول العربية ذات الميزة النسبية (١٢) :

وهو متوسط متوسطات المؤشرات الثلاثة الآتية : مؤشر معدل التضخم ويستخدم لتلخيص تطورات السياسة النقدية في سعيها نحو تدعيم استقرار التوازن الداخلي للاقتصاد . وعليه فالمؤشر المركب الحالي يتكون من المؤشرات الفرعية الآتية : مؤشر العجز في الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي : ويستخدم لتلخيص السياسة المالية وتطويرها سعيًا إلى تأسيس التوازن الداخلي للاقتصاد ، مؤشر العجز في الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي : ويستخدم لتلخيص تطورات سياسة سعر الصرف في سعيها نحو تأسيس التوازن الخارجي للاقتصاد . وفي الجدول رقم (٤) بالبحث يتم حساب المؤشر المركب المكون للسياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار . ويتم الحكم على التطورات في مناخ الاستثمار باستخدام قيمة المؤشر على اساس أقل من ١ تشير إلى عدم وجود تحسن في مناخ الاستثمار ، من ١ إلى ٢ تشير إلى وجود تحسن في مناخ الاستثمار، من ٢ فيما فوق تشير إلى وجود تحسن كبير في مناخ الاستثمار وعلى ذلك يشير تحليل نتائج المؤشر المركب المكون للسياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في الدول ذات الميزة النسبية الى ما يلي سجلت دولتين قيمة مرتفعة في المؤشر، تجاوزت الرقم (٢) .

الأمر الذي يؤكد وجود تحسن كبير في مناخ الاستثمار ويعطي ذلك مؤشراً على نجاح السياسات الاقتصادية في تحقيق هذا الهدف وهاتين الدولتين هما العراق والسعودية كما سجلت دولة الجزائر قيمة تتراوح بين ١ إلى أقل من ٢ في المؤشر، الأمر الذي يؤكد وجود تحسن في مناخ الاستثمار بينما عدم حصول تحسن ملحوظ في مناخ الاستثمار للدول العربية كمجموعة، لعدم بلوغ قيمة المؤشر الواحد الصحيح كالاتي :

متوسط درجة مؤشر السياسة النقدية + متوسط درجة مؤشر السياسة المالية + متوسط درجة مؤشر سياسة التوازن الخارجي / ٣

$$٠,٨٥٧ = ٣ / (١) + ١,٤٣ + (٠,١٤٣)$$

جدول رقم (٤) : المؤشرات الاقتصادية للدول ذات الميزة النسبية خلال الفترة (٢٠١٦ - ٢٠١٧)

الدولة	درجة مؤشر السياسة النقدية	درجة مؤشر السياسة المالية	درجة مؤشر سياسة التوازن الخارجي	مجموع المؤشرات	قيمة المؤشر المركب	نتائج حساب المؤشر المركب للمناخ الاستثمار	الدولة	درجة مؤشر السياسة النقدية	درجة مؤشر السياسة المالية	درجة مؤشر سياسة التوازن الخارجي	مجموع المؤشرات	قيمة المؤشر المركب	نتائج حساب المؤشر المركب للمناخ الاستثمار
مصر	٠	١	٠	٠	٠,٣٣٣	عدم وجود تحسن	المغرب	٠	٠	٠	٠	٠	عدم وجود تحسن
الجزائر	٠	٣	٣	٦	١,٦٦٦	وجود تحسن كبير	العراق	٠	٣	٣	٦	٣	وجود تحسن كبير
تونس	٠	٠	٠	١٨	٠	عدم وجود تحسن	المجموع	١	١٠	٧	١٨	٧,٣٣	-
السودان	٠	٠	٠	٢,٥٧	٠,٣٣٣	عدم وجود تحسن	المتوسط	٠,١٤٣	١,٤٣	١	٢,٥٧	١,٠٥	عدم وجود تحسن
السعودية	١	٣	٣	٧	٢,٣٣٣	وجود تحسن كبير							

المصدر : حسب من الجدول رقم (٦) بالملحق .

وهذا يؤكد الحاجة إلى بذل المزيد من الجهود لرفع قيمة هذا المؤشر. ومع أن عددا من الدول ذات الميزة النسبية تواجه حاليا تحديات مباشرة لإنهاء حالة عدم اليقين السياسي والاضطراب الاجتماعي، والتحديات الضاغطة لإعادة توفير الاستقرار الاقتصادي، لكن ذلك ينبغي أن لا يصرف الأنظار عن التحديات الأساسية التي تحتاج إلى سياسات فاعلة يتم التعامل معها بشكل مباشر وعلى كل من المدى المتوسط والبعيد، فلا بد ان تتبنى هذه الدول سياسة التحرر الاقتصادي لتحريك جمود الاقتصاد الوطني لدفع عجلة الإنتاج في السلع والخدمات من خلال الإصلاح الضريبي لإزالة كافة التشوهات في مجال الضرائب لتواكب النظم الضريبية العالمية و الاهتمام بجانب العرض و الاستقرار النقدي وكفاءة استغلال الموارد المصرفية بتركيز التمويل في تنمية القطاعات الاقتصادية ذات الاولوية والاهتمام بإستراتيجية التصدير لدعم القدرة التنافسية للصادرات وتذليل ما يعترض انسيابها في الاسواق العالمية والأمر أبعد من مجرد الاكتفاء بالإجراءات الوطنية، بل يتطلب إجراءات جديدة على مستوى العمل العربي المشترك لتعزيز التكامل العربي واستثمار الطاقات الكامنة لإطلاق المجالات والفرص أمام المشروعات العربية المشتركة لتحقيق الأمن الغذائي العربي .

الملخص والتوصيات

تعتبر قضية الأمن الغذائي العربي من أهم القضايا التي تواجه الوطن العربي ، لما لها من تأثيرات مباشرة على الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وما يرتبط بها من قرارات تنموية . الأمر الذي يستلزم ضرورة اتباع سياسات جديدة تتلاءم والمتغيرات العالمية الراهنة بما يتطلب تعبئة الجهود العربية لإحداث التعديلات المطلوبة في السياسات الزراعية العربية لتحقيق الأمن الغذائي العربي . وتزداد في الوقت الراهن أهمية الأمن الغذائي العربي كمدخل للأمن الإنساني يوماً بعد يوم حيث أصبح إنتاج الغذاء وتوفيره محكوماً بسياسات بعض الدول والتي حولت بعض السلع الغذائية كالقمح والأرز الى سلع إستراتيجية تستخدمها كسلاح ووسيلة لخدمة أهدافها ومصالحها الخاصة . كما يعد الأمن الغذائي العربي احد المقومات الهامة للأمن القومي العربي ، لما يتميز به الوطن العربي من مقومات الإنتاج الزراعي وهذا يزيد من فرص التكامل بين البلدان العربية . فضلا عن توافر العمالة الزراعية والفنية ، ووجود الفوائض المالية العربية التي يمكن توجيهها للاستثمار في القطاع الزراعي التي تساعد كثيرا في تدعيم برامج التنمية الاقتصادية العربية .

وتتمثل مشكلة الدراسة في عدم قدرة الدول العربية على توفير غذاء سكانها بالرغم من توافر العديد من الموارد الزراعية في أقطارها . الأمر الذي يؤدي الى تزايد حجم الفجوة الغذائية . مما يترتب عليه زيادة درجة اعتماد الدول العربية على العالم الخارجي في توفير الغذاء . وتزداد حدة تلك المشكلة في ضوء اتجاه الدول العربية في الآونة الأخيرة نحو الاهتمام بالمشاريع القطرية على حساب المشاريع المشتركة في اطار امكاناتها المحدودة من حيث موردى الأرض و المياه ، مما ادى الى زيادة اتساع الفجوة الغذائية وتدهور القدرات الزراعية العربية . وقد استخدم البحث اسلوبى التحليل الوصفي والكمي ، حيث تم استخدام الأساليب والطرق الإحصائية المختلفة لتحقيق الهدف من البحث .

وقد استهدف البحث دراسة وتحليل الأمن الغذائي العربي وإمكانيات تحقيقه من خلال تحليل مفهوم الأمن الغذائي العربي فى ضوء الظروف الاقتصادية السياسية الراهنة ، وتقدير الفجوة الغذائية العربية ، ونسب الاكتفاء الذاتى لأهم مجموعات السلع الغذائية الاساسية خلال الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠١٧) . هذا بالإضافة الى التعرف على افاق المشروعات العربية المشتركة فى مجال الزراعة ، والتعرف على مدى كفاءة استغلال الموارد الطبيعية والبشرية المتوفرة لدى الدول العربية لتحقيق الأمن الغذائي ، ونظرة تحليلية حول مناخ الاستثمار فى الدول العربية ذات الميزة النسبية .

وقد تمثلت أهم نتائج الدراسة فيما يلى :

١. أن أهم الدول المنتجة للسلع الغذائية النباتية والحيوانية تتمثل فى كل من مصر والمغرب والسودان والجزائر وسوريا بنسب تقدر بنحو ٢٨ % ، ١٥،٣ % ، ١٢،١ %، ١٠،١ %، ٧،٦ % على التوالى خلال فترة الدراسة (٢٠٠٠ - ٢٠١٧) .
٢. أن اهم الدول العربية المقترضة التى لها القدرة على الاستيراد من الخارج هى الجزائر ،عمان ، جزر القمر، حيث بلغت نسبة الدين العام الخارجى إلى الناتج الإجمالي المحلى حوالي ٢،٤ % ، ٦،١ %، ١٩،٨ % على التوالى فى عام ٢٠١٦ .
٣. انخفاض نسبة الاكتفاء الذاتى من الحبوب بمعدل تغير سنوى بلغ ٠،٥٤ % وقد ثبت معنوية هذا الانخفاض احصائيا خلال فترة الدراسة .
٤. بلغ متوسط قيمة الفجوة الغذائية العربية حلال الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠٠٨) نحو ١٩،٥ مليار دولار ، ارتفعت الى حوالي ٣٤،٩ مليار دولار حلال الفترة (٢٠٠٩ - ٢٠١٧) بنسبة زيادة بلغت نحو ٧٩ %.
٥. تتصدر السودان الدول العربية من واقع المشروعات المشتركة فى مجال الأمن الغذائي بنسبة بلغت حوالي ٣٥،٧ % من إجمالي عدد الشركات ، تليها سوريا بنسبة ١٠،٧ % .
٦. أوضحت الدراسة أن التعاون بين البلدان العربية على اساس الميزات النسبية فى الموارد الزراعية خيارا اساسيا لتعزيز الأمن الغذائي على المستوى الاقليمى ، ولإعداد مشاريع إنتاج زراعى تلبى متطلبات الفجوة الغذائية القائمة على الاستغلال الامثل للميزة النسبية لتوزيع الموارد الزراعية والبشرية فى الوطن العربي لابد من دراسة واقع الموارد الزراعية العربية .
٧. أشار نتائج تحليل المؤشر المركب المكون للسياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في الدول ذات الميزة النسبية الى عدم حدوث تحسن ملحوظ في مناخ الاستثمار لهذه الدول ، لعدم بلوغ قيمة المؤشر الواحد الصحيح ، وبلغت نحو ٠،٨٥٧ ، وهذا يؤكد الحاجة إلى بذل المزيد من الجهود لرفع قيمة هذا المؤشر، نظرا لتوقف كفاءة سياسات الاستثمار في تحقيق أهدافها على ما يطلق عليه بمناخ الاستثمار ومكوناته

المختلفة والذي ينطوي على المؤشرات والأدوات التي تؤدي إلى نجاح سياسات الاستثمار في تحقيق أهدافها من عدمه.

وبناء على النتائج التي توصلت إليها الدراسة فإنها توصي بما يلي :

١. إعادة النظر في سياسة التوازن الخارجى المؤثرة على الاستقرار الاقتصادى الذى ينعكس على قيمة العملات الوطنية مقابل نظيرتها الاجنبية مما يترتب عليه صعوبة الاستيراد وتوفير مدخلات الإنتاج .
٢. إعادة النظر فى السياسة المالية حيث تتبع الحكومات سياسة ضريبية معينة لعلاج سد عجز الميزانية العامة من خلال رفع معدلات الضرائب او فرض ضرائب جديدة الامر الذى يسئ الى الاوضاع العامة
٣. منح المشروعات العربية الزراعية المشتركة معاملة تفضيلية تجاه المشروعات الاجنبية فى البلاد العربية من حيث التمويل والتسويق .
٤. متابعة مؤشرات الاستثمار للاستفادة منها كاداه تقويمية لرصد ومتابعة الوضع الاقتصادى لكل قطر لتوفير التنبؤات فى المدى القصير والطويل .

المراجع

١. امام محمود الجسمى (دكتور) : محددات الأمن الغذائى العربى ، المؤتمر التاسع للاقتصاديين الزراعيين ، القاهرة ، سبتمبر ٢٠٠١ .
٢. الامانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، السوق العربية المشتركة ، المؤتمر السابع للاتحاد البرلمانى العربى ، القاهرة ، مايو ١٩٩٧ .
٣. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، نشرة ضمان الاستثمار ، العدد ٤ ، ٢٠١٨ .
٤. الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي ، التقرير السنوى ، ٢٠١٧ .
٥. ايناس صادق (دكتور) ، أكرم ابراهيم (دكتور) : دراسة تحليلية لمفهوم الأمن الغذائى العربى فى ظل الظروف الاقتصادية والسياسية الراهنة ، المؤتمر العاشر للاقتصاديين الزراعيين ، القاهرة ، ٢٠٠٢ .
٦. جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الندوة القومية لإدارة التنمية الزراعية فى الوطن العربى ، الخرطوم ، ديسمبر ١٩٩٤ .
٧. جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوى للإحصاءات الزراعية العربية ، الخرطوم ، ديسمبر ١٩٩٤ .
٨. جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، أوضاع الأمن الغذائى العربى ، ٢٠١٣ .
٩. جامعة الدول العربية ، الامانة العامة ، التقرير الاقتصادى العربى الموحد ، القاهرة ، يوليو ٢٠٠١ .
١٠. صلاح على صالح (دكتور) : التكامل الزراعي والأمن الغذائى العربى ، المؤتمر العاشر للاقتصاديين الزراعيين ، القاهرة ، سبتمبر ٢٠٠٢ .
١١. على عبد الرحمن على (دكتور) : رؤية مستقبلية نحو التعاون الاقتصادى العربى فى ظل الترتيبات التجارية الاقليمية ، المؤتمر الثامن للاقتصاديين الزراعيين ، القاهرة ، سبتمبر ٢٠٠٠ .
١٢. فارس رشيد الديانى : التنمية الاقتصادية سياسيا فى الوطن العربى ، أطروحة دكتوراه ، كلية الادارة والاقتصاد ، الأكاديمية العربية المفتوحة فى الدنمارك ، عمان ٢٠٠٨ ص ص ١٨٠ - ١٨٢ .
١٣. محمد السيد عبد السلام (دكتور) : الأمن الغذائى للوطن العربى ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، ١٩٩٨ .

١٤. مركز الدراسات الدولية والإقليمية ، الأمن الغذائي فى الشرق الأوسط ، تقرر ٦ ، كلية الشئون الدولية بجامعة جورتوهان ، قطر ، ٢٠١٣ .
١٥. محمد سيد شحاته (دكتور) : دراسة اقتصادية للتجارة الخارجية للسلع الغذائية الرئيسية للدول والتكتلات العربية ، المؤتمر الثامن للاقتصاديين الزراعيين ، القاهرة ، سبتمبر ٢٠٠٠ .
١٦. مصطفى محمد السعدنى (دكتور) ، ألفت على ملوك (دكتور) : الفجوة الغذائية بالوطن العربي ، مجلة العلوم الزراعية والبيئية ، جامعة الاسكندرية، ج.م.ع ، عدد ٢ ، مجلد ٦ ، ٢٠١٠ .
١٧. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ، تقرير ٢٠٠٩ .
١٨. عبد الرحمن الخازندار (دكتور) ، أحمد محمد فراج : التجارة العربية الزراعية البيئية ودورها فى تحقيق الأمن الغذائي العربي ، المؤتمر العاشر للاقتصاديين الزراعيين ، القاهرة ، سبتمبر ٢٠٠٢ .

18- Rosegrant, M.W., ET.AL.,global Food P Rojection to 2020 ; Implication for investment, Disc. paper N.5,IFPRI.Washington,D.C.,USA. 1995.

19- Accessed on Human Development Report 2007/2008 UNDP February 2008.

جدول رقم (١) : التوزيع الجغرافي لإنتاج اهم السلع الغذائية خلال الفترة (٢٠٠٩ - ٢٠١٦) :

(الانتاج : بالآلف طن)

الدولة	الحيوب	%	البذور الزيتية	%	السكر الخام	%	البقوليات	%	اللحوم	%	الالبان	%	الاجمالي	%
الاردن	٣٤,٦	٠,١	٢١٨,٩	٣,١	٠,٠٠	١٥,١	١,٠	٢٢٦,٩	٢,٦	٣٠٠,٩	١,١	٧٩٦,٤	١,١	
الامارات	٠,٠٨٢	٠	٠,٠٠	٠,٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	١٥٧,٦	١,٨	١٧٥,٠	٠,٦	٣٣٢,٧	٠,٥	
البحرين	٠,٠٠	٠	٠,٠٠	٠,٠	٠,٠٠	٠,٤٥	٠,٠٠	٢٤,٣	٠,٣	٩١,٠	٠,٣	١١٥,٧	٠,٢	
تونس	١١١٠,٨	٤,٣	٩٣١,٦	١٣,٢	٠,٠٠	٦٧,٥	٤,٤	٣٣٧,٤	٣,٩	١٢٩٧,٧	٤,٨	٣٧٤٥,٠	٥,١	
الجزائر	٢٣٤٣	٩,١	٣٩٤,٦	٥,٦	٠,٠٠	١٢٣,٥	٨,٠	٨١٠,١	٩,٣	٣٧٥٤,٣	١٣,٨	٧٤٢٦,١	١٠,١	
جزر القمر	٠,٠٠	٠	٠,٩	٠,٠	٠,٠٠	١٤,٩	١,٠	٢,٣	٠,٠٠	١٣,٤	٠,٠٠	٣١,٥	٠,٠٠	
جيبوتي	٠,٠٠	٠	٠,٠٠	٠,٠	٠,٠٠	٢,١٩	٠,١	١١,٣	٠,١٠	١٥,١	٠,١٠	٢٨,٧	٠,٠٠	
السعودية	٦٢٢,١	٢,٤	٨,٢	٠,١	٠,٠٠	١٥,٠	١,٠	٩٣٥,٨	١٠,٧	٢٤٦٨,١	٩,١	٤٠٤٩,٢	٥,٥	
السودان	٤٨٣,٣	١,٩	١٩٣٦,٧	٢٧,٤	٦٩٥,٤	٢٢٣,٨	١٩,٦	١١٠٦,٣	١٤,٥	٤٤٥٠,٠	١٦,٤	٨٨٩٤,٦	١٢,١	
سورية	٢٢٠٤,١	٨,٦	٦٨٤,٢	٩,٧	١١٢,٩	١٣٧,٥	٨,٩	٣٢٣,٥	٣,٧	٢١٢٩,٢	٧,٩	٥٥٩١,١	٧,٦	
الصومال	١,٠٢	٠	٣٣,٤	٠,٥	٢٢,٠	٢٦,٠	٠,٦	٢٦٥,٦	٣,٠	٢٢١٠,٩	٨,٢	٢٥٥٨,٩	٣,٥	
العراق	٣٥٣٠,٤	١٣,٨	٢١,٤	٠,٣	١,٤	١٥,٧	١,٠	٢٣١,٩	٢,٧	٦٢١,٦	٢,٣	٤٤٢٢,٤	٦,٠	
عمان	٢,٧٨	٠	٠,٠٠	٠,٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٦٥,٤	٠,٧٠	٨٦,١	٠,٣٠	١٥٤,٣	٠,٢	
فلسطين	٣٥,٠٢	٠,١	٧٨,٩	١,١	٠,٠٠	٤,٧٥	٠,٣٠	٨١,٦	٠,٩٠	٠,٣٠	٠,٣٠	٢٠٠,٦	٠,٣	
قطر	٠,٠٠	٠	٠,٠٠	٠,٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٢٧,٧	٠,٣٠	٤٢,٧	٠,٢٠	٧٠,٤	٠,١٠	
الكويت	٠,٠٤٩	٠	٠,٠٦	٠,٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	١٠١,١	١,٢	٦٥,٠	٠,٢٠	١٦٥٦,١	٠,٢٠	
لبنان	١١٩,٩	٠,٥	١٢٤,١	١,٨	٣,٦	٩,٠٤	٠,٦	٢٠٧,٦	٢,٤	٢٦١,٣	١,٠	٧٢٥,٦	١,٠	
ليبيا	١٨٧,٧	٠,٧	٣٠٥,٠	٢,٩	٠,٠٠	٧,٢٥	٠,٥	١٨٠,٤	٢,١	٢١٩,٧	٠,٨٠	٨٠٠,٠	١,١	
مصر	٩٤٧٠,٩	٣٦,٩	٩٥٥,٧	١٣,٥	٢٦٢٢,٤	٢٧٥,١	١٧,٨	٢٠١٧,٣	٢٣,١	٥٢٧١,٠	١٩,٤	٢٠٦١٢,٥	٢٨,٠	
المغرب	٤٣٠٧,٢	٢٠,٧	١٤٥٢,٥	٢٠,٥	٤٣٢,١	٤١٩,٢	٢٧,٢	١١١٢,٢	١٢,٧	٢٥٣٧,٦	٩,٤	١١٢٦٠,٨	١٥,٣	
موريتانيا	٧,١٥	٠	٠,٨٩	٠,٠	٠,٠٠	٤٢,٧	٢,٨	١٠٢,٧	١,٢	٧٣٤,٧	٢,٧	٨٨٨,٢	١,٢	
اليمن	١٧٩,١	٠,٧	٢٤,٩	٠,٤	٠,٠٠	١٤٤,٣	٩,٣	٤١٧,٠	٤,٨	٣٦٢,٣	١,٣	١١٢٧,٦	١,٥	
الاجمالي	٢٥٦٤٠	١٠٠	٧٠٧٠	١٠٠	٣٥٥٧	١٥٤٤	١٠٠	٨٧٤٦	١٠٠	٢٧١٠٨	١٠٠	٧٣٦٦٤	١٠٠	

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، اعداد متفرقة

دراسة تحليلية للأمن الغذائي العربي وإمكانيات تحقيقه

جدول رقم (٢) : معدلات الاكتفاء الذاتي من مجموعات السلع الغذائية في الوطن العربي خلال الفترة (٢٠٠٢ - ٢٠١٧).

البيان	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧
الحيوب	٤٦,٤	٥٢	٤٩,٧	٤٨,٢	٥٥,٢	٥١	٥٤,٩	٤٨,٠٢	٤٥,٤	٤٩,٢	٤٤,٩	٤٥,٦	٤٢,٧	٥١,١	٥٢,٦	٤٥,٦	٣٧,٧	٣٧,١
البطاطس	٩٨,٣	٩٧,٨	٩٨,٤	٩٧,٨	٩٩	٩٧	٩٩,٢	٩٨,٥	١٠١,٥	٩٩,٢	١٠٤,١	١٠٢,٨	٩٩,٥	١٠٥,١	١٠٥,٤	١٠٢,٣	٩٢,٣	١٠٠
سكر مكرر	٥٧,٦	٦٢,٢	٦١,١	٦١,٥	٦٢,١	٥٧	٦٤,٩	٦٤,٦	٥٦,٢	٥٧,٧	٦٥,٥	٥٠,٩	٥٣,٦	٣٠,٨	٣٥,٧	٣٩,٢	٥٠,٣	٤٢,٨
بقوليات	٣٧,٨	٣٥,٣	٣٣,٩	٣٢,٦	٣٤,٨	٣٨,٧	٢٩,٣	٢٨,٥	٢٩,١	٢٦,٥	٣٥,٩	٣٠,٤	٣٠,٦	٦٥,٥	٦٢,٢	٥٧,٧	٤٨,٤	٤٠,٦
زيوت	٤٥,٦	٤٠,٧	٣٩,٣	٣٩,٦	٣١,١	٢٨,٢	٣٧,٩	٣٧,٧	٣٦,٨	٣١,٣	٣٩,٥	٣٩,٣	٣٤,٤	٣٥	٣٥,١	٣٨,٨	٤٠,٤	٣٥,٢
الخضروات	٩٩,٢	٩٨,٩	٩٩	٩٩,٧	١٠٠,١	١٠٠,٦	١٠١,٨	١٠٣,٥	١٠١,٨	١٠٣,٢	١٠٦,٧	١٠٢,٨	١٠٠,١	١٠٨,٩	١١٣,١	١٠٥,٦	١٠٠,٢	١٠١
الفاكهة	٩٧,٣	٩٦,٤	٩٥,٥	٩٦,٢	٩٥,٩	٩٦,٧	٩٦,٤	٩٧,٦	٩٨,١	٩٦,٣	١٠٣,٠	٩٦,٣	٩٦,٢	١٠٧,٣	١٠٧,٩	١٠٣,٣	٩٩,٨	١٠٤,٩
لحوم	٨٥,٩	٨٧,٣	٨٥,٧	٨٥,٤	٨٣	٨١,٣	٨٠,١	٨١,٦	٨١,٩	٧٨,٥	٧٥,٨	٧٣,٧	٧٣,٦	٧٣,٩	٧٧,١	٨٠	٧٥,٤	٧٨,٤
الالبان	٧١,٥	٧١	٦٨,٩	٦٨	٧١	٦٩,٩	٦٩,٨	٦٨,٦	٧٠,١	٧٤,٤	٧٤,٠	٧٣,٨	٧٤,٨	٨٣	٨٢,٢	٨٤,٢	٨٠,٦	٨٠,٧
البيض	٩٦,٨	٩٧,٦	٩٧,٤	٩٨,١	٩٦,٣	٩٦,٣	٩٦,٢	٩٨,٦	٩٨,٨	٩٢,٠	٩٥,٦	٩٧,٥	٩٥,٨	٩٧,١	٩٧,٥	٩٨	٩١,٣	٩٧,١
الاسماك	١٠٨,٤	١٠١,٨	١٠٢,٧	١٠٧,٤	١٠١,٦	١٠١,٢	١٠٤,٩	١٠٥,٦	١٠٥,٩	١٠٨,٣	١٠٠,٧	٩٨,٦	٩٨,٤	١٠١,٥	١٠٢,٢	١٠٥,٩	١٠٦,٦	١٠٨,٥

المصدر : ١- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، التقرير السنوي ، اعداد متفرقة

٢- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، اوضاع الامن الغذائي العربي ٢٠١٧/٢٠١٨ .

جدول رقم (٣) : قيمة الفجوة الغذائية العربية للمجموعات السلعية الرئيسية خلال الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠١٧) (القيمة : بالمليار دولار)

البيان	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧
الحيوب	٦,٤	٧,٦	٧,٥	٧	٨,٥	٩,٧	٩,٥	١٣,١	٢٤,٤	٢٥,٦	٢٠,٦	١٨,٢	١٩,٣	٢٠	٢٢,٤	٢٤,١	١٨,١	١٨,٣
البطاطس	٠,١	٠,١	٠,٢	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,٢	٠,١	٠,٢	٠,٢	٠,١	٠,٢	٠,١	٠,٢	٠,١	٠,٤	٠,٣
سكر مكرر	١,٢	١,٤	١,٣	١,٢	١,٢	١,٤	٢,٨	٣	٢,٩	٣	٢,٩	٣,٨	٣,٦	٣,٣	٢,٤	٢,٩	٢,٤	٢,٧
بقوليات	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٧	٠,٤	٠,٨	٠,٧	٠,٧	٠,٨	٠,٨	٠,٧	٠,٧	٠,٧	١	١,٣
زيوت	١,١	١,٢	١,٤	١,٥	٢,٥	٢	١,٧	٢	٥,٤	٤,٥	٣,٨	٢,٩	٣	٣,٣	٤,٥	٢,٢	٢	٣,١
الخضروات	٠,٣	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,١	١,٦	٠,٩	١,٣	١,٢	١,١	٠,٧	٠,٧	٠,٩	٢,٩	٢,٥	٠,٧	١,٥
الفاكهة	٠,٣	٠,٦	٠,٤	٠,٣	٠,٣	٠,٤	٠,٥	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٤	٠,٤	٠,٤	١,٢	١,٧	٠,٤	٠,٨
لحوم	١,٤	١,٥	١,٦	١,٨	٢	٢,٦	٢,٥	٢,٩	٤,٧	٤,٨	٤,٧	٦,٤	٦,٢	٦,١	٧,٥	٥,٩	٦,٩	٦,٥
الالبان	١,٩	٢,١	٢,٢	٢,٤	٢,٦	٢,٩	٣,٣	٤	٤,٣	٣,٦	٣,٥	٣,٧	٣,٤	٣,٥	١,٥	٢,٩	٣,١	٣,٤
البيض	٠,١	٠,٠٤	٠,٠٣	٠,٠١	٠,٠٤	٠,١	٠,١	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٠٤	٠,٠٤	٠,٠٣	٠,١	٠,١	٠,٣	٠,١
الاسماك	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٣	١,٣	١,١	١,٤	١,٤	٠,٦	٠,٦	٠,٤	٠,٥	٠,٧	٠,٧	١,١	٠,٣٦	٠,٣
الاجمالي	١٣,٩	١٤,٧	١٤,٨	١٤,٦	١٦,٨	١٨,١	١٨,٤	٢٣,٨	٤٠,٦	٣٦,٢	٣٥,٢	٣٥,٣	٣٥,٦	٣٥,٦	٣٤,٢	٣٣,٥	٣٤,٥	٣٣,٦

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب الاحصائي السنوي للإحصاءات الزراعية ، أعداد متفرقة .

جدول رقم (٤) : الشركات الزراعية العربية والمؤسسات المالية القائمة خلال الفترة (١٩٧٥ - ٢٠١٧).

الدولة	اسم الشركة	راس المال (مليون)	العملة	الدولة	اسم الشركة	راس المال (مليون)	العملة
السودان	شركة سكر كنانة	٢,٢٥٠	جنيه سودانى	سوريا	الشركة الاهلية للزيوت النباتية	١,٥٠٠	ليرة سورية
السعودية	الشركة العربية لمصائد الاسماك	٨١,٥٣	ريال سعودى	عمان	الشركة العمانية الاوربية للصناعات الغذائية	٢,٠٠	ريال عمانى
السودان	الشركة العربية السودانية للزيوت النباتية	٠,٠٩	جنيه سودانى	السودان	الشركة العربية السودانية للبذور	١٢,٠	دولار امريكى
السودان	الشركة الغربية السودانية للزراعة بالنيل الازرق	٢٠,٠	دولار امريكى	مصر	شركة الفيوم لصناعة السكر	٧٠٠	جنية مصرى
تونس	شركة المرجى لتربية الماشية وتنمية الزراعة	١٠,٥	دينار تونسى	المغرب	شركة المنافذ للحبوب	٩١,٠٠	درهم مغربي
الكويت	شركة بوبيان للاسماك	٠,٥	دينار كويتى	مصر	الشركة العربية لحفظ وتصنيع الحاصلات	١٥٠	جنيه مصرى
العراق	الشركة العربية العراقية لانتاج الالبان	١٤,٥	دينار عراقى	الامارات	شركة روابى الامارات	٤٠٠,٠	درهم اماراتى
سوريا	الشركة العربية السورية لتنمية الزراعة	١٧٦	ليرة سورية	عمان	شركة الصفا للأغذية (دواجن الصفا)	٢٠,٠٠	ريال عمانى
السودان	الشركة العربية للانتاج والتصنيع الزراعى	٠,٠٧٤	جنيه سودانى	السودان	الشركة العربية لإنتاج المحاصيل	٣٠,٠٠	دولار امريكى
قطر	الشركة العربية القطرية للانتاج الزراعى	٤٧,٠	ريال قطرى	السودان	شركة سكر النيل الابيض المحدودة	٤٨٢,٠	دولار امريكى
الامارات	الشركة العربية لتصنيع معدات الدواجن و الماشية	٥٠,٠	درهم اماراتى	السودان	شركة انتاج وتصنيع الدجاج العربى	٠,١	جنيه سودانى
تونس	شركة افروزيتاكس	٧,٠	دينار تونسى	السعودية	شركة الربيان العربى	٣٣,٧٧	ريال سعودى
سوريا	الشركة العربية لتصنيع معدات الرى المتطورة	٩٠,٠	ليرة سورى	السودان	الشركة المتميزة لإنتاج الخضر و المحاصيل الزراعية	٠,١	جنيه سودانى
السودان	شركة المزدانة للزراعة بدون حرث	٥,٠	دولار امريكى	موريتانيا	الشركة العربية للخدمات الزراعية	٠,٩	دولار امريكى

المصدر : الهيئة العربية للاستثمار والإئتماء الزراعي ، ٢٠١٨ .

جدول رقم (٥) : استخدام الاراضي في الوطن العربي لعام ٢٠١٦ المساحة : الف هكتار

الدولة	المحاصيل المستديمة		المحاصيل الموسمية		المراعى	الغابات	المتروكة	المحاصيل الموسمية		المراعى %	الغابات %	المتروكة %
	المطرية	المروية	المطرية %	المروية %				المطرية	المروية			
الأردن	٣٨,٥	٤٥,١	١١٩,٠	٥٨,٣	٣٩,١	٨٢,١	٧٤٢,٠	٠,٤	٠,٦	٠,٧	١,٢	٠,٢
الإمارات	٠,٠	٣٩,٣	٠,٠	١٣,١	٣١,٥	٣٢٢,٦	٣٠٥,٠	٠,٠٠٠	٠,١	٠,٠	١,٠	٠,١
البحرين	٠,٠	٢,٧	٠,٠	٠,٦	٠,٥	٠,٦	-	٠,٠٠٠	٠,٠	٠,٠	٠,١	٠,٠
تونس	٢٢٣٨,٠	٢٦١,٦	١٤٥٩,٤	٢٠٦,٨	٣٠٨,٠	٧٤٢,١	٤٧٦٧,٦	٤,٧	٢,١	٣٨,٥	٦,٨	١,٣
الجزائر	٥٥٠,٠	٤٩٤,٠	٣٦٤٨,٠	٧٥١,٠	٣٠٤٦,٣	٤٠٩١,٠	٣٢٩١٠,٧	١١,٧	٧,٥	٩,٥	١٢,٩	٨,٩
جزر القمر	-	٥٠,٦	٠,٠	٠,٠	٢٤,٤	٣٧,٠	-	٠,٠٠٠	٠,٠	٠,٠	١,٣	٠,١
جيبوتي	٠,٠	-	١,٤	٠,٠	٠,٠	٦,٠	٢٠٠,٠	٠,٠٠٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,١
السعودية	٠,٠	١٤٥,٥	٠,٠	٨٧٧,٦	١١٣,٠	٢٧٠٠,٠	١٧٠٠٠٠	٠,٠٠٠	٨,٨	٠,٠	٣,٨	٤٥,٨
السودان	١,٧	٢١٤,٢	١٥١٦٧,٥	١٢٧٠,٩	١٢٠٤٩,٤	١٨٠٠٠٠	٤٨١٩٤,٨	٤٨,٥	١٢,٧	٠,٠	٥,٦	١٣,٠
سوريا	٨٦٢,٢	٢٠٠,٤	٢١٧٣,٥	٨٠٣,٦	١٦٩١,٠	٥٨٦,١	٨١٨٥,٥	٦,٩	٨,٠	١٤,٨	٥,٢	٢,٢
الصومال	٣٢,٠	٩٨٠,٠	١٦٠,٠	٣٢٨,٠	١٦٠,٠	٦٤٣٩,٨	٤٢٠٠٠,٠	٣,١	١,٦	٠,٦	٠,٠	١١,٣
العراق	٢٤٢,٠	٤٨٥,٠	١٤٤٠,٥	١١٣٦,٣	١٠٩٥,٨	٣٣٨٤,٥	١٣٥٠,٠	١,٦	١٤,٤	٠,٠	٦,٣	٠,٩
عمان	٥٩,٧	٠,١	٢٥,٣	٧١,٧	٣٥٤,٠	١٣٥٠,٠	١٣٥٠,٠	٠,٠٠٠	٠,٣	٠,٠	١,٦	٠,٤
فلسطين	٩٥,٠	٤,٠	٣٧,٠	١٥,٠	٠,٠	٢٨,٠	٢٠٠,٠	٠,١٠	٠,٢	١,٦	٠,١	٠,١
قطر	٠,٠	٢,٧	٠,٠	٨,٤	١٨,٩	٠,٤	٥٠,٠	٠,٠٠٠	٠,١	٠,٠	٠,١	٠,٠
الكويت	٠,٠	٤,٥	٠,٠	١١,٤	٠,٠	٢,٢	١٣٦,٢	٠,٠٠٠	٠,١	٠,٠	٠,١	٠,٠
لبنان	٦٩,٣	٦٤,٧	٤٩,٥	٧٥,٥	١٢,٩	١٨,٨	١٦,٠	٠,٢	٠,٨	١,٢	١,٧	٠,٠
ليبيا	٧٦٩,٠	١٥٩,٠	٧٦٧,٠	٩٩,٠	٨٥٠,٠	٦٠٠,٠	١٣٣٠٠,٠	٢,٥	١,٠	١٣,٢	٤,١	٣,٦
مصر	١٠١,٨	٨١٨,٦	٦٤,٤	٢٨٣٩,٢	٠,٠	٧٣,٠	-	٠,٢	٢٨,٤	١,٨	٢١,٣	٠,٠
المغرب	٠,٠	٦٨٤,٥	٥٦٥٩,٠	٧٩١,٠	١٢٧٥,٠	٥٦٣٢,٠	٢٤٨٥٠,٠	١٨,١	٧,٩	١٣,٤	١٧,٨	٦,٧
موريتانيا	٢٢٩,٣	٥,٠	٢٣٥,٧	٤٥,٣	٠,٠	٤٨,٠	١٣٨٠٠,٠	٠,٨	٠,٥	٠,٩	٠,١	٣,٧
اليمن	٥٦٠,١,٥	٣٤٣,٣	٤٢٧,٦	٥٠٠,١	١١٠,١	٥٤٩,٠	٧٠٠٠,٠	١,٤	٥,٠	٣,٩	٨,٩	١,٩
المجموع	١٠٥٨٨	٣٨٤١	٣١٢٧٤	٩٩٩٣	٢١١٠٦	٤١٤٠٩	٣٧١٣٩٢	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١,٢	١٠٠

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، التقرير السنوي ، ٢٠١٦.

جدول رقم (٦) : المؤشرات الاقتصادية للدول ذات الميزة النسبية خلال الفترة (٢٠١٦ - ٢٠١٧) .

مؤشر العجز في الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (السياسة التوازن الخارجي)				مؤشر العجز في الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (السياسة المالية)				مؤشر معدل التضخم (السياسة النقدية)				الدولة
درجة المؤشر	التغير في المؤشر	٢٠١٧	٢٠١٦	درجة المؤشر	التغير في المؤشر	٢٠١٧	٢٠١٦	درجة المؤشر	التغير في المؤشر	٢٠١٧	٢٠١٦	
٠	٠,٣	٦,٣-	٦-	١	١,٤ -	١٠,٦-	١٢-	٠	١٥,٧ -	٢٩,٥	١٣,٨	مصر
٢	٣,٣ -	١٣,٢-	١٦,٥-	٣	٤,٥ -	٨,٩-	١٣,٤-	٠	٠,٨	٥,٦	٦,٤	الجزائر
٠	١,٧	١٠,٥-	٨,٨-	٠	٠	٥,٩-	٥,٩-	٠	١,٦ -	٥,٣	٣,٧	تونس
١ -	٢,٩	١٠,٥-	٧,٦-	٠	٠,١ -	١,٥-	١,٦-	٠	١٤,٦ -	٣٢,٤	١٧,٨	السودان
١	١,٥ -	٢,٢	٣,٧-	٣	٧,٩ -	٩,٣-	١٧,٢-	١	١,١ -	٠,٩-	٢	السعودية
٠	٠,٦ -	٣,٦-	٤,٢-	٠	٠,٩ -	٣,٦-	٤,٥-	٠	٠,٨	٠,٨	١,٦	المغرب
٣	٥,٥ -	٢,٣	٧,٨-	٣	١٢,٧ -	١,٦-	١٤,٣-	٠	٠,٥ -	٠,١	٠,٥	العراق

المصدر : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، نشرة ضمان الاستثمار ، العدد ٤ ، ٢٠١٨

An Analytical Study of Arab Food Security and The Possibilities of Its Achieving

Prof. Dr.. El kblawy, Moustafa . A

Dr. Sumer Shazly Abdul Galil

Agricultural Economic Research Institute - Agricultural Research Center

Summary

Arab food security is considered an important component of Arab national security, because of the characteristics of the Arab world in terms of agricultural production, and this increases the opportunities for Arab integration. In addition to the availability of agricultural and technical labor, and the existence of Arab financial surpluses that can be directed to investment in the agricultural sector, which greatly helps in strengthening Arab economic development programs

The problem of the study is the inability of the Arab countries to provide food for their residents despite the availability of many agricultural resources in their countries. Which leads to an increase in the size of the food gap. Thus increasing the degree of dependence on the outside world for the provision of food.

The research used the descriptive and quantitative analysis method, where different statistical methods and methods were used.

The research aimed to study and analyze Arab food security and the possibilities of achieving it, in addition to identifying the prospects of joint Arab projects in the field of agriculture, the extent of the efficiency of exploitation of natural and human resources available to Arab countries to achieve food security, and an analytical view on the investment climate in Arab countries with comparative advantage.

The results obtained are summarized as follows :

1. The most important countries producing vegetable and animal food commodities are represented in Egypt, Morocco, Sudan, Algeria and Syria, with rates estimated at 28%, 15.3%, 12.1%, 10.1% and 7.6% respectively during the study period (2000 - 2017).
2. The most important Arab borrowing countries that have the ability to import from abroad are Algeria, Oman, Comoros, where the ratio of external public debt to GDP reached about 2.4%, 6.1%, and 19.8%, respectively, in 2016.
3. The average value of the Arab food gap during the period (2000-2008) reached about 19.5 billion dollars, rose to about 34.9 billion dollars during the period (2009-2017), with an increase of about 79%.
4. Sudan leads the Arab countries in terms of joint projects in the field of food security with a rate of about 35.7% of the total number of companies, followed by Syria with 10.7%.
5. The lack of a noticeable improvement in the investment climate for some Arab countries, because the composite index value for the right single investment climate has not reached, reaching about 0.857

Key Words : Food Security – Arab Food gap – Joint Projects – agricultural Investment.